



استراتيجيات مقترحة لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية
(دراسة نظرية)

د. هاشم منصور مفتاح بدر

كلية الآداب والعلوم/جامعة عمر المختار / قسم التاريخ

د. كريمة المبروك علي الرقيعي

كلية الآداب والعلوم/ جامعة عمر المختار / قسم التخطيط

الملخص

هدف البحث الحالي إلى اقتراح استراتيجيات لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية، وفي ضوء الهدف الرئيسي تتحدد مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس التالي:
ماهي الاستراتيجيات المقترحة لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية؟
ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي:
1- ما هو الإطار الفكري للفساد الإداري (أنواعه وأسبابه والآثار الناتجة عنه) ؟
2- ماهي الجهود العربية والدولية المبذولة لمكافحة الفساد الإداري؟
3- ماهي الاستراتيجيات المقترحة لمكافحة الفساد الإداري؟
4- ما النموذج المقترح لاستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية وما هي نتائج وتوصيات البحث؟
ولقد أعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحقيق الأهداف السابق تحديدها، وأشتمل البحث الحالي على ثلاثة اقسام وتوصل إلى نموذج مقترح للبحث، وعدد من النتائج، والتوصيات هي:
أ- وضع استراتيجية واضحة لمواجهة ومكافحة البطالة والتضخم اللذان يعملان على نشأة الفساد الاقتصادي والاجتماعي.
ب- تحديد مستويات للرواتب بالشكل الذي يمنع الموظف من التفكير بارتكاب الفساد سواء بالرشوة أو الاختلاس أو التزوير، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بالشكل الذي يساهم بعدم تحمل المواطن تكلفة هذه الخدمة وضرورة تفعيل دور المنظمات للمجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري.

مصطلحات البحث: استراتيجية (Strategic) ، الفساد الإداري (Administering Corruption)



لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الفساد الإداري وما يؤدي إليه من انحلال اجتماعي وركود اقتصادي، فأخذت تقارير منظمات مكافحة الفساد والشفافية والنزاهة الاقليمية والدولية مكانة متقدمة في اهتمامات المواطن العادي، ناهيك عن الجهات الأكاديمية والبحثية والقيادات السياسية والاجتماعية، ولعلنا لا نبالغ أن قلنا أن الظاهرة السلبية الوحيدة التي يجمع عليها الناس وتعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء هي ظاهرة الفساد (Corruption).

ففضية الفساد تكتسب في السنوات الأخيرة قدراً كبيراً من الدعم والتأييد، وأضحى لها ما يشبه المكانة الرسمية في الخطاب الدولي والعربي وتتعاون بانتظام منظمات لها مكانتها للتباحث بشأن مكافحتها في مختلف بلدان العالم، ولذلك أضحى مكافحة الفساد كظاهرة عالمية من أهم القضايا المثارة حالياً للأسباب التالية (جمعة، 2008: 3) :

1- علاقة الفساد بتمويل الإرهاب وتشجيع منظمات العنف.
2- تعدد مجالات الفساد التي يتم الكشف عنها في مختلف دول العالم التي تزداد بشكل مطرد وفقاً لمؤشر مدركات الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (ITO) International Transparency Organization عام 2003.

3- أن أغلب حكومات العالم قد وضعت قوانين لمطالبة كافة المنظمات الحكومية وغيرها بمكافحة الفساد. ويشير تقرير منظمة الشفافية الدولية في عام 1999 أن الشركات الأمريكية أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية، ثم الصينية والألمانية، كما أن عدد كبير من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، وتزداد هذه الدول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كما تم اكتشاف حوالي 30 بليون دولار قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل إبرام 60 عقد للشركات الأمريكية في الخارج، وكذلك عانى الاتحاد الأوروبي من تبعات فضيحة الفساد للمفوضية الأوروبية التي أدت إلى استقالة جميع أعضاء المفوضية بما فيهم المفوض الأوروبي عام 1999، وفي مسح للبنك الدولي على 3600 منظمة، في 69 دولة، في عام 1997 تبين أن الفساد يُعد من العقبات الرئيسية التي تواجهها التنمية في تلك الدول (خليل، 2008: 2).

وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة الفساد كظاهرة عالمية فقد أعدت هيئة الأمم المتحدة مشروع اتفاقية دولية لمكافحة وتثبيط المادة الأولى إلى أن أغراض الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد هي: ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ، وتسيير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الموجودات، وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية (جمعة، 2008: 5).

وعلى الجانب الآخر نجد أن الدول العربية تقوم بجهود حثيثة لمكافحة الفساد على كافة المستويات لمواجهة تمويل عجز الموازنة العامة الناتج عن انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات، عن طريق تحديث التشريعات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية، وتطوير سياسات الإصلاح الاقتصادي، وقد كان موضوع مكافحة الفساد من أهم التكاليف للحكومات نظراً لتأثيره على السياسات المتعلقة بالأجور والأسعار، وعلى تطوير قطاعات التعليم والصحة والعدالة وغيرها، كما عقد ونظم العديد من المؤتمرات والندوات حول ظاهرة الفساد وأثارها وكيفية مكافحتها.

مشكلة البحث:

على الرغم من الأدراك المبكر لتفاقم مشكلات الفساد في الأجهزة والهيكل الإداري للدول المتقدمة والنامية، وعلى الرغم من التحرك الحكومي على كافة المستويات التشريعية والتنظيمية لمكافحة الفساد، وكذلك الجهود التي تبذلها كافة المنظمات الإقليمية والدولية لمكافحته، إلا أنه يلاحظ استثناء هذا الظاهرة السلبية في كافة الدول، الأمر الذي أصبح يُحتم تظافر كافة الجهود المحلية والإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الفساد التي أصبحت ظاهرة حقيقية معلنة بأرقام واقعية مثبتة، وعليه تم تحديد مشكلة البحث الحالي في سؤال رئيس وهو:

ماهي الاستراتيجيات المقترحة لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي:

- 5- ما هو الإطار الفكري للفساد الإداري (أنواعه وأسبابه والآثار الناتجة عنه) ؟
- 6- ماهي الجهود العربية والدولية المبذولة لمكافحة الفساد الإداري؟
- 7- ماهي الاستراتيجيات المقترحة لمكافحة الفساد الإداري؟
- 8- ما النموذج المقترح لاستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية وأهم النتائج وتوصيات البحث؟

أهمية البحث: وتبرز أهمية البحث الحالي من خلال التالي:

- 1- تركيز البحث على مفهوم الفساد الإداري كظاهرة عالمية مع تكاتف الجهود في المجتمعات كافة حول تحليل هذه الظاهرة بعد أن ظلت مستترة و تعالج بنوع من السرية من قبل القائمون على معالجتها.
- 2- البحث الحالي يمكن اعتباره بمثابة تغذية راجعة للمسؤولين والقائمين على الأعمال الإدارية في كافة المنظمات لمساعدتهم في مكافحة الفساد الإداري.
- 3- قد يسهم هذا البحث في فتح مجال لبحوث مستقبلية للاستفادة من الاستراتيجيات المقترحة لمكافحة الفساد الإداري في كافة المنظمات والتعرف على أبرز الجهود المبذولة من الدول العربية وكذلك الجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري.

أهداف البحث:

ويسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحليل الإطار الفكري للفساد الإداري، وكذلك الجهود العربية والدولية المبذولة.
- 2- التعرف على أبرز الاستراتيجيات لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود المبذولة العربية والدولية.
- 3- تصميم نموذج مقترح من إعداد الباحثة لاستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية.
- 4- التوصل إلى عدد من المقترحات والتوصيات لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود المبذولة العربية والدولية.

مصطلحات البحث:

1. الاستراتيجية (Strategic): ويعرف قاموس (Webster Dictionary) الاستراتيجية بأنها هي (علم تخطيط وتوجيه العمليات المختلفة)، أما بيتر دراكر فيعرف الاستراتيجية بأنها هي (تحليل الموقف الحاضر وتغييره إذا تطلب الأمر، بحيث يتم تحديد ماهية الموارد ومقدارها)، وتعرف كذلك بأنها هي (عملية اتخاذ القرارات بناءً على معلومات عن مستقبلية القرارات الحالية ووضع الأهداف والبرامج الزمنية والتأكد من تنفيذ



الخطط والبرامج المحددة) (ضحايي، 2011: 73)، أما التعريف الإجرائي فالاستراتيجية هي عملية تحليل للوضع الراهن والتخطيط له، ضمن مجموعة أهداف وبرنامج زمنية لضمان التنفيذ ضمن الزمن المحدد والموارد المتاحة.

2. الفساد الإداري (**Administering Corruption**): ويتم تعريفه بأنه هو (سوء استغلال للسلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات من أجل عدم الإذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المنظمات الذي ينص على أنه لا مكان للعلاقات الشخصية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية التي يتخذها المعنيون في القطاع العام والخاص)، كذلك تعرفه منظمة الأمم المتحدة بأنه هو (استغلال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة (جمعة، 2008: 7)، وهناك من عرفه بأنه هو (استعمال للوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من نفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية مالية وغير مالية وبشكل منافع للقوانين والتعليمات الرسمية)، وعرف كذلك بأنه هو (استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكاً للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي). (خليل: 2008، ص4).

أما التعريف الإجرائي للفساد الإداري هو استغلال سلطة الوظيفة لتحقيق مصالح ومكاسب شخصية لصالح شخص أو جماعة وتعتبر في القانون جريمة يعاقب عليها.

منهج البحث:

وفقاً لطبيعة مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو " فهم الظاهرة والحصول على حقائق دقيقة عن الظروف القائمة واستنباط العلاقات الهامة وتفسيرها" (فان دالين: 1991، ص141)، وبالتالي سيمر البحث بالخطوات المنهجية التالية:

- 1- إطار نظري للفساد الإداري (مفهومها، أسبابه، والآثار الناتجة عنه).
- 2- عرض لأبرز الجهود العربية والدولية المبدولة لمكافحة الفساد الإداري.
- 3- الاستراتيجيات المقترحة لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود المبذولة العربية والدولية، والتي يتم استنباطها من خلال الدراسات السابقة والإطار النظري ومن تم التوصل لعدد من النتائج والتوصيات والمقترحات للبحث الحالي.
- 4- نموذج مقترح لاستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية.

و بالتالي فالخطوات المنهجية لاستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية، هي:

أولاً: الإطار النظري للفساد الإداري (المفهوم، والأسباب وأثار للفساد الإداري):

1. مفهوم الفساد الإداري: يشتق لفظ الفساد (**Corruption**) من الكلمة اللاتينية (**Rumpere**) بمعنى الكسر بمعنى (شيئاً ما تم كسره)، هذا الشيء قد يكون سلوكاً أخلاقياً أو اجتماعياً أو إدارياً، وفي السعي لتعريف الفساد وجد أنه يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني، كما أنه يتطور على مدى التاريخ لينتشر في البلاد المتقدمة والنامية على حد سواء، ولقد ورد مصطلح الفساد أكثر من (23) مرة في العديد من سور القرآن الكريم (جمعة: 2008، 6)، يقول المولى عز وجل: " فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين " (القرآن الكريم: سورة هود، الآية 116). وعن ظهور الفساد يقول المولى عز وجل: "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" (القرآن الكريم: سورة الروم، الآية 41).



و الفساد في اللغة: يعني مخالفة المصلحة، ويقال تفسد القوم: تدابروا وقطعوا الأرحام، والمفسدة خلاف المصلحة، والشيء الفاسد هو الذي انتقت منفعتها المشروعة (الرازي: 1994، ص503)، والفساد من فسد الشيء، يفسد (بضم السين) (فساداً) فهو (فاسد)، و(فسد) بضم السين أيضاً (فسيد)، وأفسده (ففسد)، والمفسدة ضد المصلحة، وفساد الشيء يعني تلفه وعدم صلاحيته، والفساد في معاجم اللغة هو من (فسد) ضد (الصلاح)، والفساد (لغة) هو البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل وأضحل، ويأتي التعبير على معاني عدة بحسب موقعه فهو الجذب أو القحط (الرازي: 1994، ص504).

أما **الفساد (اصطلاحاً):** فيعرف بأنه هو "مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر" (الكبيسي: 2006، ص28)، ويعرف الفساد الإداري بأنه هو "إخلال بالواجب والأمانة التي يفرضها العمل الوظيفي وإن هذا الإخلال يجلب للممارس له منافع خاصة" (معاينة: 2006، ص23)، والفساد الإداري هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية" (تقرير البنك الدولي: 1997، ص112)، وكذلك هو "سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويتدرج من الرشوة إلى عمليات غسل الأموال وأنشطة الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا" (الأمم المتحدة: 1997، ص26).

2. أنواع الفساد الإداري: وهي عديدة وسنذكر منها (آل الشيخ: 2007: صص 87-89):

أ. **الرشوة:** وهي تعد من أعظم جرائم الفساد وأكثرها انتشاراً في العالم، ولا سيما في الدول النامية، وذلك لظلم الحكومات وما تعانيه هذه الشعوب من فقر وظلم وتدني للمستوى المعيشي، وضياع الحقوق مما يدفع بالموظفين للبحث عن مصدر آخر للدخل متمثلاً في أسهل الطرق وهي الرشوة، تحت مسمى الهدية ومقابل تسهيل عمل أو تسريع معاملات أو تقديم خدمات. وتعرف الرشوة بأنها "هي قيام الموظف بأخذ أو قبول أو طلب مقابل معين له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل من اختصاصه بحكم وظيفته أو الامتناع عن عمل من اختصاصه لذلك أو للإخلال على أي نحو بمقتضيات واجبات وظيفته".

ب. **الاختلاس:** هو سيطرة المختلس على منقول وتوجيهه إلى غرض غير المخصص له، والاعتداء على مصلحة قانونية حماها المشرع، ولقيام جريمة الاختلاس لا بد أن يقوم بها موظف عام أو مكلف بالخدمة العامة وأن يكون المال موقع الاختلاس قد وجد في حيازته بسبب وظيفته، وللاختلاس أشكال عديدة مثل: تحصيل أموال غير مستحقة من الآخرين كالضرائب والرسوم، نهب، تحويل جزء من ممتلكات الدولة للموظف العام بدون وجه حق.

ج. **التزوير:** هو تحسين الشيء ووضع خلاف صفته فهو تمويه بالباطل بما يوهم أنه حق.

د. **الواسطة والمحسوبية:** كقيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أساس القرابة أو الولاء السياسي وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص، مما قد ينتج عنه وضع الشخص الغير المناسب في المكان غير المناسب.

هـ. **التهرب الضريبي:** وهو نوعان، الأول: أن يلجأ المكفون إلى الثغرات القانونية التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة مثل إعطاء الهبات والتبرعات. والثاني: هو أن يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب.

3. الآثار الناتجة عن الفساد الإداري:

حيث تتعدد آثار الفساد الإداري على الدول سواء أكانت متقدمة أو نامية، وهي تشمل كافة الجوانب التنموية، فالفساد الإداري يؤثر على أداء الاقتصاد الوطني فيؤثر في استقرار البيئة الاستثمارية، ويزيد من تكلفة المشاريع، ويهدد نقل التكنولوجيا، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار، سواء للمشاريع المحلية أو الأجنبية، وخاصة



عندما تُطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون حصة من العائد الاستثماري وبالتالي يعد الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعوقة للاستثمار، وفيما يلي عرض لبعض الآثار الناتجة والمرتتبة عن الفساد الإداري وهي (الكبيسي، 2006: صص 132-134):

أ- تساعد الرشاوى مشروعات الأعمال على تجنب اللوائح الشديدة الوطأة، غير أنها تخلق أيضاً حوافز لجعل اللوائح أكثر تعقيداً وكلفة.

ب- يبعد الفساد الإداري الموارد العامة عن أنشطة بالغة الأهمية كالتعليم والصحة، حيث تكون إمكانات الرشاوى أصغر، كما أنه يقلل من مقدرة الحكومات على تنفيذ اللوائح المشروعة وتحصيل الإيرادات العامة، حيث تتحول الأنشطة إلى اقتصاد الظل.

ج- مع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات المتأتية من الرشاوى والعمولات إلى التكاليف، مما يرفع من التكلفة الكلية للمشروع ويخفض من العائد الاستثماري.

د- يعيق المسؤولون إجراء الإصلاحات لترسيخ جذور سلطانهم والاحتفاظ بالدخل غير المشروع.

هـ- قد يدرك مدراء المنشآت الحكومية أنه باستطاعتهم شراء أصول المنشآت أو تحويل ملكيتها بثمن رخيص إذا ما تأخرت برامج الخصخصة وجعلوا شركاتهم سيئة الأداء.

و- يؤدي كذلك إلى إضعاف جودة البنية التحتية والخدمات العامة، ويدفع بذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية.

8- يساهم الفساد في إضعاف ثقة المواطنين بالحكومة ومؤسساتها، ويشكك بجدوى احترام القوانين والأنظمة، مما يمهد للانفلات والفوضى.

ثانياً: الجهود الدولية والعربية المبذولة لمكافحة الفساد الإداري:

مع تزايد فضائح الفساد في الدول المتقدمة والنامية وما ينتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، ويمكن إيجاز أهم الجهود المبذولة سواءً أكانت دولية أو عربية كالآتي:

أ- **الجهود الدولية لمكافحة الفساد:** ومن أهم المنظمات الدولية لمكافحة الفساد هي:

1- منظمة الشفافية الدولية "ITO": (International Transparency Organization) تعد منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية أنشأت عام 1993 في برلين في ألمانيا، لمساعدة الدول والأفراد الراغبين في تحقيق الشفافية والنزاهة، وهدفها هو مكافحة الفساد على المستوى المحلي والدولي، ولقد قام عدد من المسؤولين السابقين في البنك الدولي بأنشائها مع عدد من الخبراء والمهتمين بالإصلاح والتنمية وحقوق الإنسان، وكان لـ بيتر أيجن Peter Eigen مساهماته في إطلاق هذه المنظمة (جمعة: 2008، ص16).

وفي عام 1998 تم نشر أول تقرير للمنظمة حول **مؤشر مدركات الفساد العالمي "CPI"**، وهو مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق عمليات استقصاء متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة. إنه يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمناً المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها، ويقوم ((البروفسور جون قراف لامسدورف)) من جامعة (باساو) في ألمانيا، (وهو باحث ومستشار لمنظمة الشفافية الدولية) على العمل على مؤشر مدركات الفساد بطلب من منظمة الشفافية الدولية، وفي هذا التقرير كانت دول

اسكندنافية في مكان الصدارة، بمعنى أنها الأقل فساداً من بين 85 دولة شملها المؤشر، أما الدول الأكثر فساداً في العالم كانت نيجيريا وتنزانيا وهندوراس والباراجوي والكاميرون (صبيح: 2014، ص ص 232-233). أما الفساد في دولة ليبيا فوجدنا أن هناك تفاوت كبير بين درجات مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ولقد حاولت الباحثة جاهدة لتجميع بيانات مؤشر مدركات الفساد لدولة ليبيا خلال الفترة منذ عام (2003-2016م) وتنظيمها وتبويبها وذلك كما يلي:

جدول يوضح مؤشرات مدركات الفساد في ليبيا خلال الفترة (2003-2016م)

| م | السنة | درجة مؤشر مدركات الفساد | الترتيب إقليمياً | الترتيب دولياً |
|----|-------|-------------------------|------------------|----------------|
| 1 | 2003 | 2.1 | لم تتوفر بيانات | 118 |
| 2 | 2004 | 2.5 | - | 108 |
| 3 | 2005 | 2.5 | - | 117 |
| 4 | 2006 | 2.7 | - | 105 |
| 5 | 2007 | 2.5 | - | 131 |
| 6 | 2008 | 2.6 | 16 | 126 |
| 7 | 2009 | 2.5 | 15 | 130 |
| 8 | 2010 | 2.2 | - | 146 |
| 9 | 2011 | لم تتوفر بيانات | - | 168 |
| 10 | 2012 | - | 21 | 160 |
| 11 | 2013 | - | 15 | 172 |
| 12 | 2014 | - | 18 | 166 |
| 13 | 2015 | - | 16 | 162 |
| 14 | 2016 | - | 17 | 170 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على ما ورد في تقارير منظمة الشفافية الدولية (2003-2016)

See: www.Transparency.org, Transparency International, corruption Perceptions Index -CPI:2003- to-2016 G.

ويمكن أن نستنتج من مؤشر مدركات الفساد لدولة ليبيا ما يلي:

أ- أن دولة ليبيا لم تكن من ضمن الدول التي أدرجت في التقرير الأول لمنظمة الشفافية الدولية عام 1998، والذي اقتصر في ذلك العام على الدول التي توافرت فيا على اقل تقدير أربع دراسات حول الفساد، وكان هناك أربع دول عربية فقط وهي (تونس وحصلت على الترتيب 33 بمؤشر قيمته 5، والأردن فالترتيب 38 وبدرجة مؤشر 4.7، ودول المغرب في الترتيب 50 وبدرجة مؤشر 3.7، وجاءت مصرفي الترتيب 66 وبدرجة مؤشر 2.9).

ب- الملاحظ على الجدول أن درجة مؤشر مدركات الفساد في ليبيا متذبذب، ولكن يلاحظ عليه في السنوات الأخير الانخفاض الحاد وكذلك تصنيف ليبيا ضمن أكثر الدول فساداً.

ج- في عام 2015 تحصلت ليبيا على الترتيب 162 دولياً كأكثر الدول انتشاراً للفساد فيها، وتحصلت على الترتيب السابع من ضمن 10 دول أكثرهن فساداً.

د- يشير مؤشر مدركات الفساد في عام 2016 أن ليبيا صنفت ضمن أكثر 10 دول في العالم فساداً، وكان ترتيبها 170 من بين (176) دولة.





هـ- أن الحرب التي تعيشها البلاد ساهمت في رفع معدلات الفساد وظاهرة الإفلات من العقاب وضعف الإدارة، وسوء استخدام السلطة في أوضاع استثنائية، فالدول الغير مستقرة سياسيا واقتصاديا والتي تعيش حالة حرب هي الدول الأكثر فساداً في العالم، وهي دول لا تتمتع بحكومة رشيدة، وتعاني من ضعف المؤسسات العامة كالشرطة والقضاء، وتغيب فيها حرية التعبير والصحافة الحرة ويكاد ينعدم فيها نشاط المجتمع المدني المستقل عن السلطة السياسية، وهذا ما يحدث في ليبيا وتزايد بعد عام 2011.

2- منظمة الأمم المتحدة: اصدرت منظمة الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة الفساد الإداري، حيث اعتمد الأمين العام للأمم المتحدة أمام الجمعية العمومية (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري) بتاريخ 10/31/2003م، وتحتوي الاتفاقية على عدد (71) مادة قانونية موزعة على ثمانية فصول رئيسية، ولقد انضمت إليها الكثير من دول العالم.

ومن أهم أهداف الاتفاقية لمكافحة الفساد:

أ- ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بكل صوره بكفاءة عالية.

ب- ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة في مجال منع ومكافحة الفساد.

ج- تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للممتلكات والشؤون العامة.

كما أشارت الاتفاقية إلى صور الفساد المختلفة وهي: الفساد في القطاع العام، الفساد في الدواوين الحكومية، الفساد في القطاع الخاص، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استغلال الوظائف، الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص، غسل الأموال، الإثراء غير المشروع، الفساد الذي يهدد الجهاز القضائي والنيابة العامة، الإخفاء وإعاقة سير العدالة، الفساد باختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسيبها بواسطة موظف عمومي، والفساد في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العامة. (صبيح، 2014: 240-243)

3- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)

Organization for Economic Co-operation and Development

لقد نشأت هذه المنظمة في البدايات من منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECC) (سابقاً)، التي ترعّمها الفرنسي روبرت مارجولين للمساعدة في إدارة خطة مارشال لأعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد فترة تم توسيعها لتشمل دول غير اوروبية، وفي عام 1960م تم إصلاحها لتكون منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، وهي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تؤمن بمبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، ومنذ عام 1989م تقوم هذه المنظمة بدور قيادي في الحرب الدولية لمواجهة ومكافحة الفساد وأثاره، كما قامت المنظمة بإعداد بحث موسع حول دور مؤسسات المجتمع المدني وما هو دور منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في مواجهة الفساد (أبو غليون: 2010، ص33).

وتركز المنظمة على ضرورة أن تقوم منظمات المجتمع المدني بدور بارز في مكافحة الفساد، ومن بينها قيام منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بما يلي:

أ- إعداد القوانين وتقديم التسهيلات لتأسيس منظمات المجتمع المدني.

ب- المساعدة في تطوير استقلال وسائل الإعلام لتمكين من الفحص الدقيق للعمليات الحكومية.

ج- زيادة الشفافية للعمليات الحكومية والرغبة المخلصة في التعاون مع المجتمع المدني.

د- توفير المعلومات والخبرات لمنظمات المجتمع المدني.





هـ- دعم البرامج التدريبية لمنظمات المجتمع المدني.

4- **البنك الدولي**: حيث ركز تقرير التنمية في العالم لعام 1997م والصادر عن البنك الدولي على ضرورة الحد من الفساد والتصرفات التحكيمية للدولة، وشدد البنك على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال. وقد بادر البنك إلى وضع استراتيجية جديدة لنشاطه في مجال مكافحة الفساد تتضمن أربعة محاور رئيسية هي:

أ- منع أشكال الاحتيال والفساد كافة في المشروعات الممولة من قبل البنك.

ب- تقديم العون للدول النامية لمكافحة الفساد فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج مكافحة ذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية.

ج- اعتبار مكافحة الفساد شرطاً رئيسياً لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة، وتحديد شروط ومعايير الإقراض، ووضع سياسة المفاوضات، واختيار المشروعات.

د- تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد (الشريف: 2005، ص46).

5- **صندوق النقد الدولي**: تعد الضوابط المرتبطة بتقديم قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي التي أعلنت في شهر أغسطس 1997م، أكثر تشدداً من تلك الموضوعة من قبل البنك الدولي. إذا أكد الصندوق أنه سيوقف أو يعلق مساعداته المالية لأية دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشكلاتها الاقتصادية (كما حدث في كينيا).

وحدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المتعلقة بتحويل الأموال العامة إلى غير المجالات المحددة لها، وتورط الموظفين الحكوميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية، وإساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين، واستغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف، علاوة على الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اتخذ الصندوق موقفاً حازماً من الدول التي تعد رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعاً من نفقات ترويج الأعمال التي يجب إعفاؤها من الضرائب.

وطرح الصندوق مجالين رئيسيين لمساهمته في مكافحة الفساد، المجال الأول في تطوير إدارة الموارد العامة، ويشمل ذلك إصلاح الخزينة ومديريات الضرائب وإعداد الموازنات العامة، وإجراءات المحاسبة والتدقيق. أما المجال الثاني فهو خلق بيئة اقتصادية مستقرة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية (الشريف: 2005، ص47).

ب- **الجهود العربية لمكافحة الفساد**: ومن هذه الجهود ما يلي:

1- **المنظمة العربية لمكافحة الفساد**: وتأسست هذه المنظمة في عام 2005م، حيث تم تسجيلها في المملكة المتحدة، واتخذت من لبنان في عاصمتها بيروت مقراً عاماً لها، ولقد أصدرت الحكومة اللبنانية مرسوماً جمهورياً رقم 15579 بتاريخ 13/7/2005م، تم بموجب هذا المرسوم منح المنظمة كافة الامتيازات والحصانات اللازمة لممارسة مهامها أسوة بالمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار الأمم المتحدة.

وجاءت فكرة تأسيس هذه المنظمة لمكافحة الفساد أثر المؤتمر الذي عقده مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في الفترة من 20-23/9/2004م، والذي حضره العديد من الخبراء والمهتمين والعلماء في تخصصات عدة ومختلفة، جمعهم الصالح العام واهتمامهم بأمور النزاهة والشفافية ومواجهة الفساد المنتشر في كافة المنظمات والمؤسسات العامة والخاصة.

وهذه المؤسسة مستقلة وغير ربحية، ومن أبرز أهدافها ما يلي:

أ- العمل على نشر الوعي بأهمية مكافحة الفساد ومواجهته وحماية المصلحة والمال العام.





ب- كشف الآثار السيئة للفساد على التماسك الاجتماعي وعلى التنمية الاجتماعية وكذلك أثارها السلبية على الاقتصاد الوطني والثروة القومية.

ج- توجيه المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني نحو أهمية النشاط المعادي للفساد، وفضح مواقعه والاصرار على اصلاح الأوضاع المتردية.

د- رصد القصور وتشخيصه في الهيكل لنظام المحاسبة العامة في الإدارات الحكومية، وفي شركات ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

هـ- العمل على نشر ثقافة الشفافية والتداول الحر للرأي، وتعزيز الديمقراطية والحرية والرقابة والمحاسبة والتي تؤسس إلى منع انتشار الفساد والحد من أثاره.

ومن أبرز جهود هذه المنظمة هي الندوات والملتقيات التي تساعد على نشر ثقافة لمواجهة الفساد ومكافحته، وكذلك عن طريق المنشورات التوعوية. (السن، 2011: 16)

2- المنظمة العربية للتنمية الإدارية: تعتبر المنظمة العربية للتنمية الإدارية من أبرز المنظمات العربية التي لها جهود في مكافحة الفساد، من خلال النشاطات التي تقوم وتشرف عليها، ففي عام 1999م، عقدت المنظمة باعتبارها بيت الخبرة العربي المعتمد في التنمية الإدارية على مستوى الوطن العربي مؤتمرها الأول في القاهرة تحت شعار " آفاق جديدة لتقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية من منظور استراتيجي"، على اعتبار أن الفساد هو العدو الأول للتنمية الإدارية في الوطن العربي.

وفي عام 2008م، انعقد في العاصمة الأردنية عمان مؤتمر الاصلاح والتطوير الإداري في الوطن العربي تحت شعار "التطوير والاصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد". كما أن للمنظمة العديد من الندوات العلمية وكذلك المنشورات والمطويات لنشر ثقافة الشفافية ومواجهة الفساد، كما أن هناك العديد من الجهود المبذولة على المستوى العربي لمكافحة الفساد وما تسبب فيه من أضرار وأثار سلبية، فمعظم الجامعات العربية تقوم بعقد مؤتمرات لنشر الوعي حول الفساد والعمل على تصحيح مسار عمل القطاع العام ونشر ثقافة الحوكمة داخل منظمات القطاع العام. (السن، 2011: 19)

ثالثاً: الاستراتيجيات المقترحة لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية: بناء على ما تم عرضه ضمن الإطار النظري للبحث الحالي توصلت الباحثة لعدد من الاستراتيجيات والتي من خلال اتباعها مكافحة الفساد الإداري والقضاء على أثاره، وهذه الاستراتيجيات هي:

1- الاستراتيجية الإدارية: وهي تتمثل في الاجراءات التالية:

أ- التأكيد على الحوكمة في الإدارة، كونها استراتيجية ناجحة لتطوير الإدارة في إطار مؤسسات المجتمع المدني وهي بذلك تحد من ظاهرة الفساد الإداري وذلك من خلال :

(1) تخفيف عبء الحكومة ونقل كثير من مهامها خاصة ما يتعلق بقطاعات الإنتاج والتسويق والتأمين إلى القطاع الخاص.

(2) تؤكد الحوكمة على مبدأ الشراكة بين القطاعات الثلاث الحكومية والخاصة والمدنية الأمر الذي من شأنه تفعيل المساءلة والرقابة المجتمعية وبهذا تكون إدارة الدولة والحكومة من شأن المجتمع بمؤسساته المدنية وليست تحت سيطرة الحكومة التي تتخذ القرارات الخطيرة التي تمكن البيروقراطيين من إساءة النفوذ واستعمال السلطة.



3) تدعو الحوكمة إلى التنافس بين القطاعات الثلاث مما يوفر أفضل الظروف لكسب الزبائن والعملاء وتقديم الخدمات لهم وبذلك تتلاشى الرشوة.

د- إصلاح الهياكل التنظيمية وأن يتم وضع قواعد للعمل وتعليمات واضحة ومحددة، حتى لا يكون هناك لبس في فهمها ومجال واسع للاجتهادات الشخصية في تفسير مضامينها.

ج- الحد من الروتين واعتماد سياسة التدوير الوظيفي وتسهيل إجراءات العمل والبعد عن التعقيدات الإدارية.

د- تفعيل مبدأ الجدارة في شغل الوظيفة الإدارية من خلال معايير دقيقة تعتمد الكفاءة والاستحقاق كأساس لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

2- الاستراتيجية الاقتصادية: ومن هذه الاستراتيجيات ما يلي:

أ- تنشيط برامج التنمية الاقتصادية واستخدام الموارد المتاحة من النفط والموارد الزراعية والبحرية الغنية بها البلاد، أفضل استخدام بما ينعكس إيجابياً على حياة المواطنين.

ب- تحقيق العدالة في توزيع ثروات المجتمع بين كافة طبقات المجتمع .

ج- تحسين دخول ورواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص وتقليل الفروق في الرواتب بين ما يدفعه القطاع العام وما يدفعه القطاع الخاص، مع ضرورة ربط زيادة رواتب العاملين في أجهزة الدولة بزيادة التضخم وفق معادلة واضحة معلنه للجميع

3- الاستراتيجية الإعلامية: حيث يلعب الإعلام دوراً في مواجهة الفساد الإداري من خلال التالي:

أ- إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنحها الحصانة التي تمكنها من القيام بدورها في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.

ب- التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في القطاعين العام والخاص وتفعيل دور وسائل الإعلام في محاربة هذه الظاهرة .

ج- تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الظاهرة ومخاطر وتكاليفها الباهظة على الوطن والمواطن.

4- الاستراتيجية السياسية: وفي ضوء هذه الاستراتيجية يتم مواجهة الفساد الإداري من خلال:

أ- ضرورة أن تكون السلطات القضائية مستقلة في قراراتها التي تتخذها بحق المفسدين مهما كانت مواقفهم السياسية والإدارية دون أي تدخل من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ب- إقامة نظم ديمقراطية قائمة على أساس الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

ج- توسيع دائرة المشاركة الجماهيرية والسماح للتنظيمات الحزبية والإعلامية بمتابعة تقييم أداء المسؤولين ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم .

د- اعتماد الشفافية والمساءلة والرقابة كأدوات مهمة لكبح جماح الفساد والقضاء عليه.

هـ- استقلال الجهاز الإداري عن الضغوط السياسية وتنمية الولاء لهذا الجهاز مما يعزز فرص تجفيف منابع الفساد.

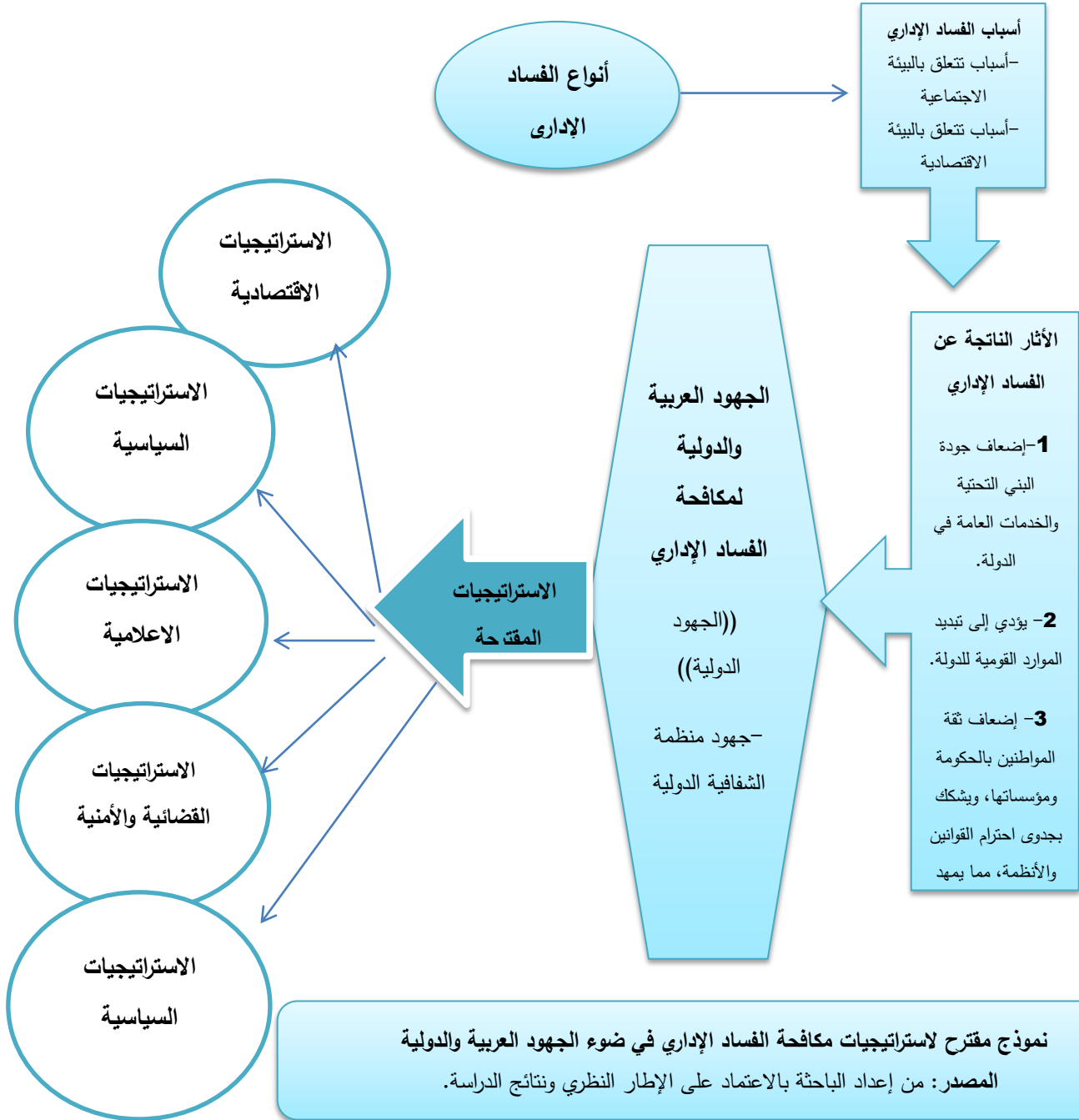
5- الاستراتيجية القضائية والأمنية: وتتمثل في الإجراءات التالية:

أ- ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لدعم النزاهة ودرء فرص الفساد حتى بين أعضاء الجهاز القضائي.

ب- بناء جهاز قضائي مستقل ونزيه وتحريه من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله.

ج- تفعيل دور الأجهزة الأمنية ودعمها في ملاحقة الفساد ومرتكبيه وحماية الأمن الوظيفي، مع رصد مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تحاول النيل من استقرار الدولة وهبتها، لأن كشف بعض المفسدين سيكون رادعا لمن تسول له نفسه بممارسته في المستقبل.

النموذج التالي يوضح الاستراتيجيات المقترحة لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية وذلك كما يلي:



1- النتائج : ومن هذه النتائج ما يلي:

- أ- الفساد الإداري ظاهرة عالمية تنتشر في جميع أنحاء الدول سواء متقدمة أو نامية، إلا أنها توجد على نطاق أوسع في الدول النامية وخاصة العربية منها.
- ب- تكتسب عمليات مكافحة الفساد الإداري مكاناً متميزاً في الخطابين الدولي والعربي، وأضحى لها قدر كبير من الدعم والتأييد على كافة المستويات العالمية والدولية والاقليمية والمحلية على حد سواء.
- ج- التأثيرات السلبية للفساد الإداري لا تقتصر على مستوى الأفراد أو الوحدات فالمنظمة، وإنما تمتد للمستوى القومي، فالفساد يمثل عائقاً أمام مسيرة التنمية الاقتصادية للدولة من ناحية، ويؤدي إلى تبيد موارد الأفراد والوحدات بالمنظمات.
- د- يتواجد الفساد الإداري في وحدات القطاع الحكومي بصورة أكبر منها بالمقارنة مع الوحدات الإدارية الأخرى في باقي قطاعات الفساد القومي نظراً للطبيعة الخاصة التي يتميز بها هذا القطاع.
- هـ- يشير مصطلح الفساد في القطاع الحكومي بصفة عامة إلى سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة، ويأخذ عدة أشكال منها على سبيل المثال، الرشوة، الابتزاز، الاختلاس، غسيل الأموال، الثراء غير المشروع.... وغيرها.
- و- يؤدي الفساد إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدول، فالفساد يكلف الدول ملايين وأحياناً بلايين الدولارات سنوياً كما يردي لارتفاع تكلفة الخدمات التي تحتاجها أي دولة بالإضافة إلى إعاقة عملية النمو والتنمية الاقتصادية وتقليل فرص الاستثمار المحلي والأجنبي وإهدار المال العام وزيادة النفقات على حساب الإيرادات.
- ز- من خلال مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية والتي يتضح منها مدى تحقيق الدول المتقدمة لمؤشرات عالية لمكافحة الفساد، نستطيع القول أن الدول المتقدمة استطاعت تحجيم وتقليص الفساد لأنها نظرت إليه على أنه ظاهرة اجتماعية وأن الآثار الناتجة عنه هي آثار مدمرة ومعرقلة لعملية التنمية.
- ح- هناك الكثير من التجارب العربية والدولية الناجحة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري يجب الاستفادة منها، كما أن هناك أعداد هائلة من العلماء والخبراء في عدة تخصصات ذات صلة بقضية الفساد سواء كانوا قانونيين أو إداريين، أو علماء الاقتصاد، علماء الاجتماع، وغيرهم الكثير يجب الاستعانة بهم والوثوق فيهم للاستفادة من خبراتهم في مكافحة الفساد الإداري.
- ط- هناك الكثير من الجهود المبذولة على كافة المستويات والأصعدة، سواء كانت منظمات دولية أو اقليمية أو عربية تقوم بجهود تحسب لها لمكافحة الفساد، ويجب أن تتضامن كافة الدول وأن تعمل الحكومات بمد هذه المنظمات الحكومية والغير حكومية بحاجتها من الموارد البشرية والمادية وكذلك توفير كافة البيانات والمعلومات التي تحتاج إليها حتى تكون قادرة على أداء عملها على الوجه الصحيح.



2- التوصيات: يوصي البحث الحالي بـ:

- أ- وضع استراتيجية واضحة لمواجهة ومكافحة البطالة والتضخم اللذان يعملان على نشأة الفساد الاقتصادي والاجتماعي.
- ب- تحديد مستويات للرواتب بالشكل الذي يمنع الموظف من التفكير بارتكاب الفساد سواء بالرشوة أو الاختلاس أو التزوير، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بالشكل الذي يساهم بعدم تحمل المواطن تكلفة هذه الخدمة.
- ج- ضرورة تفعيل دور المنظمات للمجتمع المدني في محاربة ومكافحة الفساد الإداري وإشراكه بفاعلية للقضاء على الفساد وذلك كما تشير لذلك تقارير منظمة الشفافية الدولية، مع ضمان نظام قضائي نزيه وكفاء واستقلاله عن السلطات الأخرى.
- د- رفع كفاءة الأجهزة الإدارية بالدول التي تعاني من الفساد المفرط وذلك عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحسين أداء القطاع العام في كل دولة، من حيث الاكتفاء بالعدد المناسب من العاملين وتحسين نظم الأجور والتأمينات والمعاشات الخاصة بهم، ورفع مستوى العاملين بالجهاز الإداري .
- هـ- جعل الدور الأساسي للحكومات هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية والتدخل لضبطها، وتحديد أولويات الإصلاح في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ونشر وتعميم آليات مكافحة الفساد.
- و- تزويد منظمة الشفافية الدولية (ITO) لمكافحة الفساد بكافة البيانات الدقيقة والمعلومات الهامة لمساعدتها في مكافحة الفساد عن طريق التقارير التي تصدرها والتي تبين مستوى مدركات الفساد في كل دولة وبالتالي تساعد الدول على معرفة المستوى التي وصلت اليه والعمل على تحسينه والوصول للأفضل.
- ز- إنشاء هيئة قومية مستقلة لمكافحة الفساد الإداري بوصفها هيئة دائمة واعطائها كافة الصلاحيات لمساعدة جميع الأشخاص بمن فيهم السياسيون ومسؤولو أجهزة الأمن، وينظم آليات لمحاسبة الأشخاص الذين يتمتعون بالحصانة.

المراجع:

- 1-جمعة، أحمد حلمي(2008): مدخل مقترح لتطوير الرقابة الحكومية على الأموال العامة لمكافحة الفساد في العالم العربي " الأردن نموذجاً"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العربي الأول (التطوير والإصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد، عمان، الأردن خلال الفترة من 26-28/10/2008.
- 2-خليل، عطا الله (2008): مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي، ورقة بحث مقدمة لملتقى القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري، الفترة من 2-4/ يونيو/ 2008، الرباط، المغرب.
- 3-جمعة، أحمد حلمي(2008): مدخل مقترح لتطوير الرقابة الحكومية على الأموال العامة لمكافحة الفساد في العالم العربي " الأردن نموذجاً"، مرجع سابق.
- 4-ضحاوي، بيومي محمد(2011): التخطيط الاستراتيجي في التعليم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 5-جمعة، أحمد حلمي، مرجع سابق.
- 6-خليل، عطا الله (2008): مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي، مرجع سابق.





- 7- فان دالين، ديو بولدي (1991): **مناهج البحث في العلوم السلوكية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 8- جمعة، أحمد حلمي، مرجع سابق.
- 9- القرآن الكريم.
- 10- القرآن الكريم.
- 11- الرازي، زين العابدين محمد بن أبي بكر (1994): **مختار الصحاح**، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 12- المرجع السابق.
- 13- القرآن الكريم.
- 14- الكبيسي، عامر خضير (2006): **استراتيجيات مكافحة الفساد: مالها وما عليها**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 15- معابده، ادم نوح علي (2006): **مفهوم الفساد الإداري ومعايره في التشريع الإسلامي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، م (12)، ع (32).
- 16- الهيجان، عبد الرحمن (1998): **استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري**،، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، الرياض، م (12)، ع (23).
- 17- البنك الدولي (1997): **التنمية في العالم**، تقرير صادر عن البنك الدولي.
- 18- الأمم المتحدة (1997): **الدولة في عالم متغير**، تقرير الأمم المتحدة عن الأمية في العالم، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- 19- الكبيسي، عامر خضير (2006): **استراتيجيات مكافحة الفساد: مالها وما عليها**، مرجع سابق.
- 20- آل الشيخ، عبدالرحمن بن حسين بن عمر (2007)، **الفساد الإداري أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته**، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 21- الكبيسي، عامر خضير (2006): **استراتيجيات مكافحة الفساد**، مرجع سابق.
- 22- آل الشيخ، عبدالرحمن بن حسين بن عمر (2007)، **مرجع سابق**.
- 23- الكبيسي (2006): **مرجع سابق**.
- 24- جمعة، أحمد حلمي، مرجع سابق.
- 25- صبيح، أحمد مصطفى أحمد (2014): **الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري** "دراسة تطبيقية مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة.
- 26- المرجع السابق.
- 27- المرجع السابق.
- 28- أبو غليون، جمال صالح محمد (2010): **مكافحة ظاهرة الفساد الإداري**، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العام الحادي عشر "تحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"، خلال الفترة من 3-5 يوليو/2010، القاهرة.
- 29- الهيثي، نوزاد عبدالرحمن (2010): **الفساد والتنمية- التحدي والاستجابة**، مجلة الإداري، السنة (23)، ع (86).
- 30- الشريف، طلال بن مسلط (2005): **ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد والإدارة)، م (18)، ع (2).
- 31- المرجع السابق.

32-السن، عادل(2011): الفساد المالي والإداري "المفهوم، الآثار، آليات المواجهة"، بحث مقدم في ورشة عمل تنمية المهارات القانونية والإدارية وأثارها على مكافحة الفساد، الفترة من 12-15/12/2011، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
33-المرجع السابق.

An Abstract of :

Proposed strategies to combat administrative corruption in the light of Arab and international efforts

The objective of the current research is to propose strategies to combat administrative corruption in the light of Arab and international efforts. In view of the main objective, the current research problem is determined by the following main question :

What are the proposed strategies to combat administrative corruption in the light of Arab and international efforts?

The ramifications of this main question several sub-questions, namely :

1-What is the intellectual framework of administrative corruption (types causes and effects)?

2-What are the Arab and international efforts to combat administrative corruption?

3-What are the proposed strategies to combat administrative corruption

4-What is the proposed model for strategies to combat administrative corruption in the light of Arab and international efforts and what are the research findings and recommendations?

The second section deals with the theoretical framework of administrative corruption, its causes and types, as well as the most prominent Arab and international efforts. The third section includes the main strategies proposed to combat administrative corruption, and the most prominent results. The recommendations include the following:

A) Develop a clear strategy to confront and combat unemployment and inflation, which are working on the emergence of economic and social corruption.

B- To set levels of salaries in such a way that prevents the employee from thinking about committing corruption whether bribery, embezzlement or fraud, and improving the level of services provided to citizens in such a way that contributes to the citizen's non-cost of this service and the need to activate the role of civil society organizations in the fight against administrative corruption.